Journal Of the Iraqia University (70-3) July (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

المسؤولية الجنائية عن تجارة المخدرات عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي

رسول احمد حسن

جامعة الاديان والمذاهب/ ايران

Criminal liability for drug trafficking through social networking sites

Messenger of Ahmed Hassan
University of Religions and Sects/Iran

الملخص :

كانت المجتمعات العالمية تتميز بالتحضر الفكري والتركيز على زيادة الإنتاجية ولم تكن تنشغل او تفكر بهكذا أمور مثل المخدرات او حتى تشتت افكارها بالتصفح على مواقع التواصل الاجتماعي لكن أتت فترات غابرة ومظلمة اثرت على المجتمعات وعكرت صفوة فكرهم والهدوء الذي كانوا يعيشون فيه حتى توغلت الى داخلهم المخدرات وبدات تنتشر بشكل سريع ومخيف حتى نهشت كل جزء من حياتهم.ان دراستنا ستكون حول انتشار المخدرات في العالم ومحاولة التعرف على اهم الاماكن التى تروج لهذه التجارة وكيفية استخدام المواقع التواصل الاجتماعي في زيادة وتطور هذه المنتجات السامة ومحاولة معرفة اكثر الفئات التي تتعاطى وتروج لها وأيضا وضع حلول للحد من هذه الظاهرة الفتاكة من حيث مسؤولية الدول وأيضا مسؤولية المجتمع وكيفية تطهيرهم منها بشكل نهائي .

الكلمات المفتاحية : المسؤولية الجنائية. المجتمع والمخدرات. دور الدولة. مواقع التواصل الاجتماعي .

Abstract:

Global societies were characterized by intellectual civilization and a focus on increasing productivity, and they were not preoccupied or thinking about such things as drugs, or even distracted their thoughts by browsing on social networking sites, but ancient and dark periods came that affected the societies and disturbed the purity of their thoughts and the calm in which they lived until drugs penetrated into them and began It spread quickly and frighteningly until it destroyed every part of their lives.Our study will be about the spread of drugs in the world and try to identify the most important places that promote this trade and how to use social networking sites to increase and develop these toxic products and try to find out the groups that use and promote them most and also develop solutions to reduce this deadly phenomenon in terms of the responsibility of countries and also the responsibility of Society and how to purify them permanently.

Keywords: criminal liability. Society and drugs. The role of the state. social media sites .

الفصل الاول

١,١ المقدمة

(عندما يكون الإنسان جميلاً فالواقع أجمل) عبارة بسيطة لكنها مهمة وتنطوي على العديد من المعاني المهمة. نحن نعيش اليوم في عصر التكنولوجيا المتسارعة، حيث كل شيء يتطور باستمرار ولن يتوقف إلا أن يشاء الله. فمعظم حياتنا على وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من يومنا، ولكن هذا لا يمنع من وقوع الكوارث والحوادث الإجرامية التي تدمر حياة الإنسان، ومن أبرز هذه الجرائم (الاتجار بالمخدرات).وعلى الرغم من التطور والتحضر المستمر للبشرية في هذا العصر، إلا أن ذلك ساهم في وقوع الجرائم والكوارث التي تضر بالإنسان دون سبب وجيه. إن تجارة المخدرات التي كانت كياناً صغيراً في الماضي أصبحت الآن منتشرة في معظم أنحاء العالم بنسبة تزيد على ٧٠ في المائة بسبب التطور الهائل في وسائل التجارة .تشير المسؤولية الجنائية الدولية إلى العقوبات الناشئة عن انتهاكات القواعد الجنائية الدولية. وقد تطور هذا المفهوم الذي كان يلخص في البداية العلاقة القانونية بين الجاني والضحية في شكل مسؤولية مدنية بين الدول على أساس التعويض عن الأضرار، مع تطور المراحل التاريخية التي عرفتها البشرية وتغير الأوضاع الدولية المؤثرة فيها. فمع إنشاء عصبة الأمم، وتدوين المجتمع

الدولي، وإبرام المعاهدات بين الدول، والاتجاه إلى معاقبة الأفعال المهددة للسلم الدولي باعتبارها جرائم، تشكلت المسؤولية الجنائية الدولية على أساس الجزاءات والعقوبات كأثر مماثل للأفعال المجرمة دولياً. ومن المهم أن نلاحظ هنا أن مسألة المسؤولية الجنائية وجدليتها يمكن أن يتصورها الدولة بوصفها صاحبة السلطة والسيادة على إقليمها وشعبها، أو الأفراد بوصفهم أشخاصا خاضعين للقواعد الجنائية وممثلين طبيعيين للدولة، أو الأفراد أو الدول بوصفهم ممثلين للدولة وقد استقر رأي المحكمة الجنائية الدولية في نهاية المطاف على المسؤولية الجنائية الدولية للأشخاص الطبيعيين في نقطة خلاف أكاديمي كبير، وهي المسؤولية الجنائية الدولية للأشخاص الطبيعيين. وبغض النظر عن الولاية القضائية أو المسؤولية، سواء كانت رئاسية أو عسكرية أو مدنية، استقرت المحكمة الجنائية الدولية في نهاية المطاف على المسؤولية الجنائية الدولية للأشخاص الطبيعيين. وبذلك، اتبعت المحكمة الجنائية الدولية سوابق أخرى وأكدت على أن الدول لا يمكن اعتبارها مسؤولة جنائياً كأشخاص طبيعيين لأنها أشخاص اعتباريين يتصرفون من خلال ممثليهم، دون أن يكون لهم نفس القصد الذي يتصرف به الأفراد، وأن الأشخاص الطبيعيين مثل القادة والوزراء والعسكريين هم أصحاب القصد الجنائي وهم مسؤولون جنائياً أيضاً بموجب مبدأ "المسؤولية دون إسناد".[١] لا تزال حركة الأشخاص والاتجار بالبضائع، القانونية وغير القانونية على حد سواء، في جميع أنحاء العالم تتزايد بمعدل لا يستطيع المجتمع الدولي السيطرة عليه، ناهيك عن تتبعه. وتعرّض التحركات الهائلة للاجئين والمهاجرين بسبب النزاعات المزيد والمزيد من الناس لخطر الاتجار بالبشر، وكشف التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٦ أن الأطفال يشكلون نسبة عالية ومقلقة من الضحايا. ويشكل الاتجار بالأحياء البرية والحرف اليدوية جانباً آخر من هذا الكابوس. ويوثق التقرير العالمي لجريمة الحياة البرية: الاتجار بالأنواع المحمية لعام ٢٠١٦، وهو أول تقرير في العالم يستند إلى قاعدة بيانات المضبوطات، تهريب ما يقرب من ٧٠٠٠ نوع من الأحياء البرية. ولا تزال الجريمة السيبرانية تشكل تحدياً عالمياً مع إساءة استخدام التقدم التكنولوجي لأغراض إجرامية. وتتصدى الأمم المتحدة أيضاً لمسألة الجريمة من خلال وضع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن تقاسم مسؤولية اللاجئين[2].لا تزال مشكلة المخدرات العالمية مشكلة مقلقة وتلوح في الأفق. فوفقاً للتقرير العالمي للمخدرات لعام ٢٠١٧، يعاني ٢٩.٥ مليون شخص من اضطراب تعاطي المخدرات وسوق المخدرات آخذ في التطور بسرعة. وغالباً ما يتعرض متعاطو المخدرات للتهميش، مما يجعل التعافي والإدماج الاجتماعي أمراً صعباً.ستواصل الأمم المتحدة دعم تنفيذ سياسات المخدرات القائمة على حقوق الإنسان، وبناء القدرات في مجال الصحة العامة والعدالة الجنائية وإدارة السجون والمجتمع المدني، والمساعدة في تحسين فرص الحصول على الخدمات، بما في ذلك خدمات فيروس نقص المناعة البشرية، لمتعاطي المخدرات والسجناء. وتدعم الأمم المتحدة إتاحة الفرص للمجتمعات الريفية لتوليد دخل مشروع، ولا سيما المحاصيل النقدية ذات الأسواق المستدامة، كنشاط إنمائي بديل للمخدرات.وفي الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية لعام ٢٠١٦، أكدت الدول الأعضاء من جديد على اتباع نهج شامل لا يركز على مصالح إنفاذ القانون فحسب، بل يركز أيضا على مصالح الصحة العامة والتنمية وحقوق الإنسان. وأكدت الدول الأعضاء من جديد على الأهمية المحورية للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات وغيرها من الصكوك ذات الصلة. وتتضمن الوثيقة الختامية (القرار دإ-١/٣٠) أكثر من ١٠٠ توصية عملية ترجمتها الدول، بتوجيه من لجنة المخدرات، إلى إجراءات عملية.وتستند السياسة الجنائية الدولية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية إلى مجموعة من الآليات القانونية التي تنظم التعامل المشروع مع المخدرات، بغض النظر عن طبيعة المادة – طبيعية أو اصطناعية أو شبه اصطناعية – ومكافحة جميع أشكال الجريمة المتصلة بالمخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة...[٣]

١,٢ الهدف

تتمثل الدراسة الحالية بدراسة المخدرات الموجودة بنسبة كبيرة بين الفئات المجتمعية واهمها فئة الشباب والمراهقين وتحديد دور الدول والموؤسسات للحد من هذه الجريمة وتحاول الدراسة ايجاد الحلول المناسبة للحد والقمع من هذه الظاهرة المميتة.

١,٣ مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بصعوبة الحصول على المعلومات الكافية في الحصول على تحديد النسب الكافية من الذين يتاجرون او الذين يروجون لتجارة المخدرات بين فئات المجتمع كافة على مواقع التواصل الاجتماعي وايضا صعوبة حصر الاماكن المنتشرة فيها هذه التجارة .

١,٤ سبب اختيار الموضوع

يترتب ذلك على الميول الذاتي حيث يحاول الباحث توضيح البعد الاجتماعي لهذه الظاهرة القاتلة وزيادة المستمرة في ترويج لهذه الافة القاتلة وكيف انها نخرت كل شيء جميل موجود في المجتمعات . بالإضافة الى الانهيار الاقتصادي التي قد تسببه هذه الظاهر المميتة.

١,٥ الدراسات السابقة

١. **دراسة فاطمة صدقي (الآثـار النفسـية للإدمان على المخدرات)** لا يمكن حصر عوامل خطر تعاطي المخدرات في الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحدها، وإلا لما أمكن تفسير وجود نسبة معينة من المدمنين في المجتمع ككل. فحتى بين الأشقاء الذين يتعرضون لنفس الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، يتعاطى أحدهم المخدرات ولا يتعاطاها الآخر. إن التصرفات والأنشطة التي يقوم بها الفرد استجابة لدوافعه وحاجاته ورغباته إما أن تنجح في تحقيق أهداف الفرد، وبالتالي إشباع الدوافع وتلبية الحاجات وتحقيق التكيف النفسي، أو فشل الفرد في تحقيق أهدافه أو أهدافها لأسباب أو عوائق ناشئة عن الفرد نفسه أو البيئة أو الظروف المحيطة به. ونتيجة لهذا الفشل، يعاني الفرد من صراعات نفسية وتظهر عليه أعراض سوء التكيف النفسي. وتشمل أعراض هذا الفشل والإحباط الانطواء والتوتر النفسي والشعور بالنقص، مما قد يؤدي إلى الجنوح والنظرة السلبية للحياة وتعاطي المخدرات.[٤]

٢. **دراسة فى البنية الإكلينيكية للذات المدمنة عند جاك لاكان** بالنسبة إلى لاكان، إذا كان على الذات أن تتخذ موقفًا معينًا – بنية سريرية – في مواجهة الرغبة وانعدام اللذة لدى الآخر، ففي الإدمان تسقط الوظيفة الأبوية وتصبح الذات هي الجسد في المرآة. إن الإحساس بالقدرة المطلقة – الناشئ عن التخدير – يخفي العلاقة مع الاستحالة (أو انعدام الرغبة)، مما يجعل الذات في وهم إمكانية تحقيق الانسجام التام بين هذا الوسيط والآخر[٥]، وهي آلية الاستقلال عن الآخر الأكبر، مما يعني قطع الروابط الاجتماعية وفصل الذات عنها، والجسد وعندما لا يكون هناك ما يرمز إلى أي شيء متعلق بالآخر، فإن ذلك يؤدي إلى رفض الذات من خلال الاعتماد على القانون الأم، الذي يغمر الذات بالسموم، وهذا ما يعطي الإدمان خصوصيته النفسية المرضية. وهكذا، فإن الإدمان كعرض جديد ليس سوى اغتراب في البعد النرجسي، وهو ما يسمى بفك الارتباط بالرمزي.[٦]

٣. **دراسة ريكاردو هاو وغوستافو دويف (اقتصاديات الاتجار بالمخدرات)**وبعد أن قدمت نسخة سابقة من هذه الدراسة إلى لجنة المخدرات، أصبح من الواضح أن القضايا التي تناولتها ذات صلة بشريحة أوسع من المجتمع الدولي. والواقع أن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات قام في الفترة التي تخللت ذلك، استنادا إلى اهتمامه المستمر بالقضايا الاقتصادية، بإعداد عدة ورقات بحثية عن مواضيع ذات صلة، بما في ذلك تقرير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن. وقد نُشر الأثر الاجتماعي لمشكلة المخدرات غير المشروعة، بصيغته المنقحة في هذا التقرير، كجزء من السلسلة التقنية لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.غير أنه من أجل تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتعاطي المخدرات غير المشروعة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، من الضروري، أولا، أن يكون بالإمكان قياس حجم المشكلة إلى حد ما، وثانيا، أن يكون هناك قدر من الوضوح المفاهيمي فيما يتعلق بطبيعة أثر هذه الأنشطة. وكلا الشرطين لا تفي به المعرفة الحالية. وتتفاوت تقديرات حجم إنتاج المخدرات غير المشروعة وتوزيعها واستهلاكها وتتوقف في كثير من الأحيان على منهجية المراقب وتوجهه السياسي. وقد بدأ للتو العمل على وضع معايير مقارنة دولية لقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتعاطي المخدرات، ونظرا للطبيعة المعقدة للمشكلة، فإن العمل على وضع معايير مقارنة دولية لقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتعاطي المخدرات لم يبدأ إلا مؤخرا، وسيتطور ببطء.

1.6 راي الدراسة الحالية عن ادراسات السابقة :

وجهة نظر هذه الدراسة عن الدراسة الأولى توضح الدوافع النفسية والعقلية للمخدرات وتوضيح كيفية ان الانسان يتغير حاله في حال تناول وادمن هذا الشيئ المميت اما الدراسة الثانية الحالة المرضية والوضع المزري التي تتوصل لها حالة الامدمن او المتعاطي وكيف تغير الحالة الفسيولوجية لديه اما الثالثة كانت تركز على الجانب الاقتصادي وكيف تؤثر على ميزانية البلاد وهدر أموال الشعوب سواء على مستوى التجارة او على مستوى التصنيع .

1.7 أسئلة البحث

١: ما هي المسؤولية الجنائية ؟

٢: لماذا يوجد ترويج قوي لتجارة المخدرات ؟

٣: ما هو دور المنظمات للحد من هذه الجريمة؟

الفصل الثاني

٢,١ المسؤولية الجنائية

يشير هذا المصطلح إلى مدى مسؤولية مرتكب الجريمة عن ارتكاب الجريمة وآثار الفعل الإجرامي وأضراره، ويقاس ذلك بدرجة القدرة العقلية للمتهم، وإدراكه للفعل الإجرامي أثناء ارتكابه وما كانت عليه نواياه السابقة في ارتكاب الفعل الإجرامي.ويتألف المصطلح من كلمتين:الكلمة الأولى هي

"المسؤولية": تعريف المسؤولية الجنائية في ثلاثة أقسام، فنعرّف أولاً مصطلح "المسؤولية" ثم مصطلح "الفاعل :"القسم الأول: المسؤولية لغةً المسؤولية لغةً: المسؤولية لغةً: المسؤولية هي الشيء الذي ينشأ اصطلاحًا من مسؤولية مطلوبة (مسؤول) أو واجب الوفاء (المسؤولية).والمسؤولية في اللغة: مأخوذة من قول النبي صلى الله عليه وسلم: "كلكم راع و كلكم مسؤول عن رعيته". وهذا يعني أن كل إنسان مسؤول ومحاسب على ما هو مؤتمن عليه، والمسؤولية هي حالة أو صفة الشخص الذي يحاسب على ما هو مسؤول عنه.تعريف الجناية في اللغة: تعريف الجناية: كل إنسان مسؤول ومحاسب عما هو مؤتمن عليه.القول الأول: يرى الإمام الماوردي أن الجناية هي المحظور الشرعي الذي منعه الشرع بقيد أو تعزير، بينما يرى ابن فرحون أن كل ما يتعلق بالمال أو يوجب حدًّا أو قصاصًا يسمى جناية، فيقول:الجناية: كل ما يتعلق بالمال أو يوجب حدًّا أو قصاصًا."الْقَوْل الثَّانِي: يَرَى بَعْضُ الْفُقَهَاءِ أَنَّ الْجِنَايَاتِ غَيْرُ الْجَرَائِمِ:فالجنايات هي التي يعاقب عليها بحد أو تعزير، أما الجنح فهي التي يعاقب عليها بالقصاص فقط.

٢,٢ مواقع التواصل الاجتماعي

تُعرّف وسائل التواصل تشير وسائل التواصل الاجتماعي أيضًا إلى أي أداة تواصل عبر الإنترنت تمكّن المستخدمين من مشاركة المحتوى ونشره على نطاق واسع. وتجدر الإشارة إلى أن محتوى وسائل التواصل الاجتماعي ينشئه ملايين المستخدمين، على عكس المحتوى المتاح عبر وسائل الإعلام التقليدية الذي ينشئه عدد قليل من الأشخاص[٧]

٢,٣ علاقة الدول بالتجارة على الانترنيت

يمثل الاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت تحديا ناشئا للحكومات والجهات التنظيمية لمكافحة الجريمة المنظمة والتهريب وتعزيز الأمن العام. فالإنترنت منصة جديدة للتبادل السري للمخدرات وتسهيل الاتجار بها دون رقابة السلطات التقليدية.ويتمثل التحدي الذي يواجهه الاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت في صعوبة تعقب السلطات لهذه الأنشطة ومكافحتها، حيث يخفي المتورطون هوياتهم ويعتمدون على التشفير والتكنولوجيا المتطورة للقيام بأنشطتهم عبر الشبكة الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد غالبية المتورطين على العملات الرقمية مثل البيتكوين لإجراء المدفوعات دون أن تتعقبهم السلطات المالية التقليدية.تتطلب مكافحة الاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت تعاونًا دوليًا قويًا بين الدول لتبادل المعلومات وتطوير استراتيجيات وتقنيات لمكافحة هذه الظاهرة. وعموماً، يجب على الدول أن تعتمد استراتيجية متعددة الأبعاد تجمع بين الردع القانوني والتحقيق الجنائي والتعاون الدولي للتصدي للاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت وحماية المجتمع من آثاره الضارة.

٢,٣,١ علاقة الوطن العربي بتجارة المخدرات

يواجه العالم العربي تحديات كبيرة تتمثل في وباء المخدرات. ويقدر عدد العاطلين عن العمل بملايين الأشخاص، كما أن هناك مجموعة متنوعة من المخدرات المتداولة:

- **العوامل الاجتماعية والاقتصادية:**
  - ✓ الفقر والبطالة، خاصة بين الشباب.
  - ✓ التفكك الأسري وضعف التماسك الاجتماعي.
  - ✓ قلة فرص الترفيه والأنشطة الإيجابية.
  - ✓ ضعف الوعي بمخاطر المخدرات.
- **العوامل الجغرافية:**
  - ➢ موقع الوطن العربي على طرق تهريب المخدرات العالمية.
  - ➢ الصراعات والاضطرابات في بعض الدول العربية.
- **العوامل الدولية:**
  - ✓ سهولة الحصول على المعلومات حول المخدرات عبر الإنترنت.
  - ✓ انتشار ثقافة تعاطي المخدرات في بعض وسائل الإعلام.[٨]

٢,٣,٢ أوروبا وتجارة المخدرات

وتتمثل المجتمعات الغربية في العصر الحالي بالعديد من المزايا العصرية في جميع نواحي الحياة، بالإضافة إلى امتلاكها وسائل ردع أي جريمة، ولكن هذا لا يمنع من وقوع الجريمة المنظمة أي المخدرات.فوفقاً لتقرير مفصل عن المخدرات على مستوى العالم في عام ٢٠١٦م الصادر عن وكالات الأمم المتحدة فإن عدد مدمني المخدرات قد ازداد بشكل كبير في السنوات الأخيرة حيث بلغ أكثر من ٢٩ مليون مدمن على مستوى العالم،

كما ازداد تعاطي الهيروين بشكل كبير. واستناداً إلى بيانات ومعلومات من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يوضح التقرير الدول الأكثر تصديراً للمخدرات في العالم. كما تم تصنيف البلدان أيضًا بناءً على نوع المخدرات المنتشرة في كل بلد.

أولاً (أفغانستان) يُزرع الأفيون في حوالي ٤٩ دولة في جميع أنحاء العالم، ويقع معظمها في القارة الآسيوية والأمريكتين وخاصة أمريكا الجنوبية. وتشير الإحصائيات إلى أنه في عام ٢٠١٥م انخفض إنتاج الأفيون بنسبة تصل إلى ٣٨٪ من الإنتاج العالمي، حيث تم تحويل حوالي ٣٢٠٧ أطنان منه إلى هيروين. وأشهر الدول التي تزرع الأفيون هي أفغانستان، حيث يتم تهريب الهيروين إلى قارة أوروبا عبر طريق البلقان عن طريق إيران وتركيا.

ثانياً (أمريكا الجنوبية) : والكوكايين, تشتهر قارة أمريكا الجنوبية بزراعة وتصنيع نسبة عالية جداً من مخدر الكوكايين ٩٥٠ طناً، ومن أبرز وأشهر الدول المصدرة له (كولومبيا) ٤٢٪ و (بيرو) ٣١٪ وحتى (بوليفيا) ٢٠٪، وهذه الدول هي (البرازيل والإكوادور والأرجنتين وكوستاريكا وجمهورية الدومينيكان) التي يتم من خلالها تهريب الكوكايين إلى الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية.

ثالثاً (المغرب) :والحشيش يعتبر الحشيش أكثر أنواع المخدرات انتشارًا في العالم، وحسب الإحصائيات فإن هناك أكثر من مائة وتسعة وعشرين دولة في العالم تزرع الحشيش، وتأتي دولة المغرب العربية كأكبر مزارع للحشيش، تليها أفغانستان في المرتبة الثانية، (لبنان، الهند، باكستان)، (ألبانيا، كولومبيا، جامايكا وهولندا وباراغواي) من بين المصدرين الرئيسيين للحشيش إلى بقية دول العالم.

رابعًا (سوريا ولبنان) :والأمفيتامينات يعتبر الأمفيتامين من أخطر المنشطات المتداولة عالمياً ومصدره منطقة الشرق الأوسط وخاصة سوريا ولبنان.

خامساً (الصين) :والكيتامين وفقًا لتقرير صادر عن الأمم المتحدة، تقع معظم مختبرات ومختبرات الكيتامين المغلقة في جنوب وشرق آسيا، لا سيما في الصين وهونغ كونغ.إن المهمشين والضعفاء والشباب والنساء والفقراء هم الذين يدفعون ثمن مشكلة المخدرات العالمية. وقالت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) غادة والي إن أزمة كوفيد-١٩ والركود الاقتصادي يهددان بتفاقم مخاطر المخدرات في وقت تتعرض فيه أنظمتنا الصحية والاجتماعية للخطر وتكافح مجتمعاتنا للتكيف مع هذه المشكلة. "نحن بحاجة إلى أن تبدي جميع الحكومات تضامناً أكبر وأن تقدم الدعم للبلدان النامية للتصدي لتجارة المخدرات غير المشروعة وتوفير الخدمات القائمة على الأدلة للاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات والأمراض ذات الصلة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز العدالة وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب .[٩]

٢.٤ علاقة الشباب والمراهقين بتجارة المخدرات:السبب في ظهور هذه التجارة بين المراهقين والشباب على المستوى العالمي، وعلى المستوى العربي بشكل خاص، هو عدم الوعي والاهتمام بالتربية والتوجيه السليم لهؤلاء المراهقين والشباب. فالشباب في الفئات العمرية الأصغر سناً ينجذبون بشكل متزايد إلى الإدمان نتيجة لظروفهم الخاصة من جهة والرغبة في إثبات الذات من جهة أخرى، دون الانتباه إلى المخاطر الكبيرة الناجمة عن تعاطي المخدرات الجسدية أو النفسية أو الاجتماعية، وينجذب الشباب إلى الإدمان بعدة طرق[١٠]:

- **أصدقاء السوء:** قد يكون للأصدقاء الدور الأكبر في تعلم المراهقين على الإدمان فقد يكون لدى أحدهم أي نوع من أنواع المخدرات وقد يجر أصدقائه لتناول هذه الحبوب، أو غالباً ما يتم اصطياد المراهقين عن طريق التدخين فيظن الشاب بأنه تبغ عادي مثل الذي يقوم بتدخينه في كل يوم وبعد فترة من تناوله يصبح غير قادر على التخلي عنه بالإضافة إلى أنه يحتاج إلى كميات أكبر ليشعر بنفس الشعور في أول مرة.
- **الإنترنت والميديا:** أحد الوسائل التي يتعلم من خلالها الشباب الإدمان أيضاً هي مواقع الأنترنت التي تسوق للمخدرات بشكل غير مباشر ويمكن أن تؤثر في عقول المراهقين كونهم ينجرون وراء هذه الأشياء بلا شعور نتيجة عدم التوازن النفسي الذي يعيشه الشباب في مرحلة المراهقة.
- **بعض أنواع الأدوية:** قد تكون الأدوية أحد وسائل الإدمان فهنالك العديد من الأدوية النفسية التي تباع تحت إشراف طبي مشدد في حالات خاصة جداً لأنها تسبب الإدمان، ويمكن لبعض الشباب أن يحصلوا عليها بطرق غير شرعية ويتم تداولها فيما بينهم.
- **كثرة المروجين لهذه المواد:** بعض الأشخاص والعصابات تجب في تجارة المخدرات وترويجها مكاسب مادية كبيرة، وهذا ما يدفعهم لنشرها بين الناس والأصدقاء والمحيط بشل خاص ويستهدفون المراهقين في أغلب لأحيان نظراً لإمكانية تجاوب هذه الفئة العمرية.

الفصل الثالث

٣,١ تجارة المخدرات عبر مواقع التواصل الاجتماعي :

مواقع التواصل الاجتماعي: تمكّن مواقع التواصل الاجتماعي المستخدمين من التواصل والتفاعل مع بعضهم البعض، ومشاركة أنواع مختلفة من المحتوى مثل النصوص والصور ومقاطع الفيديو، وإنشاء مجموعات ومجتمعات افتراضية بناءً على الاهتمامات المشتركة. هي منصات على

الإنترنت تتيح للمستخدمين التواصل والتفاعل مع بعضهم البعض، ومشاركة أنواع مختلفة من المحتوى مثل النصوص والصور ومقاطع الفيديو، وإنشاء مجموعات ومجتمعات افتراضية بناءً على الاهتمامات المشتركة. هذه المواقع.كما ذكرنا سابقًا، تعد هذه المواقع جزءًا من حياتنا الشخصية، ولكن السؤال هو كيف تُستخدم هذه المواقع في الاتجار بالمخدرات؟قد يكون من السهل طرح هذا السؤال، ولكن في هذا العصر التكنولوجي المتطور باستمرار، حيث كل شيء متاح بسهولة، تكمن الصعوبة في بساطة هذا السؤال. الاتجار بالمخدرات هو:

- المستخدمون: يُنشئ كلّ مستخدم حسابًا خاصًا به، ويُحدّد اهتماماته وبياناته الشخصية.
- المحتوى: يُشارك المستخدمون محتوى بأنواعه المختلفة، مثل النصوص والصور ومقاطع الفيديو، والتفاعل مع محتوى الآخرين من خلال الإعجابات والتعليقات والمشاركة.
- التواصل: يتواصل المستخدمون مع بعضهم البعض من خلال الرسائل الخاصة والمحادثات الجماعية، وإنشاء مجموعات ومجتمعات افتراضية.
- التفاعل: يتفاعل المستخدمون مع المحتوى من خلال الإعجابات والتعليقات والمشاركة، والتفاعل مع بعضهم البعض من خلال الردود والمناقشات.
- الشبكات: تُنشئ مواقع التواصل الاجتماعي شبكات من العلاقات بين المستخدمين، بناءً على اهتماماتهم وتفاعلاتهم.[١١]

يتسم استخدام هذه المواقع لهذا النوع من المعاملات بالحذر الشديد والسرية، حيث أن الأشخاص الذين يروجون لها آمنون ومجهولون ويحاولون إخفاء هويتهم في حالة اكتشاف موقع المعاملة.

٣.٢ الدور القانوني في تجارة المخدرات: إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ هي إحدى الاتفاقيات الرئيسية الثلاث لمراقبة المخدرات السارية حاليا. وتوفر الاتفاقية آلية قانونية إضافية لإنفاذ الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١. وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، وبلغ عدد الدول الأطراف فيها ١٨٩ دولة حتى ١١ حزيران/يونيو ٢٠١٤. ١٨٥ دولة من أصل ١٩٣ دولة عضو في الأمم المتحدة.[١٢]

١.٣.٢ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨:

- مكمل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ وبروتوكول تعديلها .تركز على مكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية عبر الحدود.
- تنص على المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين إلى الدول الأطراف.
- تكافح اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠ الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات. تُلزم الاتفاقية الدول الأطراف بتجريم الجريمة المنظمة ومنعها ومكافحتها. الأحكام الرئيسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات
- التعاون الدولي تتعهد الدول الأطراف بالتعاون فيما بينها في مكافحة المخدرات، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات والخبرات والمساعدة القانونية المتبادلة وتنسيق الأنشطة. مراقبة المخدرات تلتزم الدول الأطراف بتنظيم المخدرات المصنفة في مرفق الاتفاقية.
- يشمل تنظيم إنتاج المخدرات وتوزيعها واستعمالها منع الاتجار بها: فالدول الأطراف ملزمة بمنع ومكافحة الاتجار بالمخدرات عبر الحدود الوطنية. ويشمل ذلك تجريم الاتجار ومصادرة المخدرات ومقاضاة المتاجرين بالمخدرات. الوقاية والعلاج: تُشجَّع الدول الأطراف على تنفيذ برامج الوقاية والعلاج من المخدرات. ويشمل ذلك التوعية بالآثار الضارة للمخدرات وتوفير خدمات العلاج وإعادة التأهيل. فعالية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات
- فعالية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات: نجح برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في الحد من إنتاج المخدرات والاتجار بها في بعض البلدان. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات قائمة، مثل زيادة الطلب على المخدرات، وظهور أنواع جديدة من المخدرات وتطور أساليب الاتجار: يجب تحديث الاتفاقية باستمرار لمواكبة التطورات في سوق المخدرات. ومن المهم تعزيز التعاون الدولي وتقديم المساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية للقضاء على المخدرات. ويجب التأكيد على اتباع نهج شامل لمكافحة المخدرات، بما في ذلك الوقاية والعلاج والتنمية المجتمعية.

٣.٤ الموقف العربي من تجارة المخدرات:ووفقاً لدراسة استقصائية أجراها مركز صدى المرأة الفلسطينية في ١٥ دولة عربية، فإن الاتجار بالمخدرات منتشر على نطاق واسع في العالم العربي، مما يجعل من الصعب حساب معدلات الاتجار بالمخدرات بين الدول. وقد أدخلت بعض الدول العربية تكنولوجيا متطورة للحد من هذه الظاهرة، لكنها لم تنجح في ذلك: فبحسب استطلاع للرأي شمل ٣٣٠٠ شاب وشابة تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٤ عاماً، فإن غالبية الشباب العربي غير راضين عن جودة التعليم في بلدانهم، كما أن وسائل التواصل الاجتماعي من الأخبار أكثر جدارة بالثقة من وسائل الإعلام التقليدية.أصدرت "أصداء بيرسون ماستيرا"، وهي وكالة عالمية للأبحاث والتحليل، نتائج الاستطلاع السنوي الحادي عشر الذي

أجرته في ١٥ دولة عربية. يهدف الاستطلاع إلى تقديم صورة واقعية عن رؤى الشباب وآمالهم ومخاوفهم وتطلعاتهم وطموحاتهم من خلال بيانات وتحليلات آنية لإثراء عملية صنع القرار ورسم السياسات من قبل الحكومات والمؤسسات الخاصة.وقد أجرت أصداء بيرسون- مارستيلر مقابلات وجهاً لوجه مع ٣,٣٠٠ شاب نصفهم من الذكور والنصف الآخر من الإناث، تتراوح أعمارهم بين ٢٤ و١٨ عاماً، وذلك للتأكد من آراء ٢٠٠ إلى ٣٠٠ شخص في كل بلد، وقدمت أفضل ١٠ آراء تحت عنوان "٢٠٠ مليون شاب عربي يتحدثون عن مستقبلهم."

وتتمثل سياسة العالم العربي لمكافحة الاتجار بالمخدرات في سلسلة من الجهود والتدابير الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة والتقليل من آثارها السلبية على المجتمع. تتمثل الجوانب الرئيسية لسياسة العالم العربي لمكافحة الاتجار بالمخدرات في :

❖ **التشريعات الصارمة:** اعتمدت العديد من الدول العربية تشريعات صارمة لمكافحة الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك فرض عقوبات صارمة على المتورطين في هذه الجريمة، بما في ذلك العقوبات الجنائية ومصادرة الأموال والممتلكات المكتسبة بطرق غير مشروعة.

❖ **تعزيز التعاون الدولي:** تتعاون الدول العربية مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتقديم المساعدة المتبادلة.

❖ **التوعية والتثقيف:** تعتبر حملات التوعية والتثقيف جزءاً مهماً من سياسة القضاء على المخدرات في الدول العربية، وتبذل جهود مستمرة لتوعية الشباب والمجتمعات بمخاطر المخدرات وضرورة مكافحتها.

❖ **تطوير القدرات الأمنية والقانون الدولي:** تعمل الدول العربية على تطوير القدرات الأمنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات من خلال تحسين جهود إنفاذ القانون وتطوير القانون الدولي الخاص بالمشكلة.

❖ **تعزيز التعافي والعلاج:** بالإضافة إلى الوقاية والتوعية، تسعى الدول العربية إلى تعزيز برامج التعافي والعلاج للمتضررين من تعاطي المخدرات وتقديم الدعم والمساعدة للتغلب على الإدمان وإعادة الاندماج في المجتمع.

٣.٥ طرق الوقاية:

❖ منع تعاطي المخدرات في المجتمع يعتمد نهج إدارة مكافحة المخدرات الفعّال بشكل رئيسي على منع استخدام المواد المُخدّرة، وذلك من خلال التعاون مع كافة الجهات المعنية بما في ذلك الحكومات، والمدارس، والوكالات الأخرى التي تستطيع المساهمة في نشر التوعية والتثقيف عن أهمية عدم تعاطي المخدرات ونشر المخاطر الناتجة عنها على الفرد والمجتمع، وإنشاء نظام وقائي دولي يتكون من برامج متنوعة، وأنشطة مختلفة وفعّالة لمكافحة المخدرات[١٣] .

❖ الرعاية الصحية في وقت مبكر يُساعد إجراء فحوصات عامّة لعقاقير المخدرات على اكتشاف جميع التفاعلات المحتملة والتي يُمكن استخدامها لتحديد الحالات المرضية وكيفية علاجها، وهذا يُساعد على تطوير جودة الرعاية وعلاج الحالات المرضية قبل تطوّرها وتفاقم وضعها ووصولها إلى مرحلة خطيرة.

❖ منع الإنتاج المحلي للمخدرات وتهريبها يُساعد التعاون والتنسيق بين الجهات المنفذة للقانون والوكالات الحكومية والمحلية على منع إنتاج وتعاطي المخدرات، بحيث يُعزز هذا التعاون من الحصول على المعلومات الاستخباراتية وتبادلها فيما بينهم بكفاءة عالية، وهذا يؤدي إلى التحقيق السريع في القضايا وإنفاذ القانون المناسب[١٤]

التوصيات :

١. للحد من هذه التجارة يجب وضع رقابة في غاية الشدة في العالم وبالاخص الدول العربية.
٢. زيادة الوعي والتحذيرات بين الناس .
٣. الرقابة الشديدة على مواقع التواصل الاجتماعي ومتابعة ما يتم نشره على المنصات.
٤. محاولة توعية الاهل في مراقبة اولادهم والتركيز على ما يستعملوه على مواقع التواصل الاجتماعي
٥. انتشار دوريات امنية مكثفة حول الاماكن المشبوه والتي يمكن ان ينتشر بها المخدرات بشكل سريع.

الخاتمة:

وبطبيعة الحال، تتطلب مكافحة جريمة الاتجار بالمخدرات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي جهودا جماعية من مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والشرطة والمنظمات غير الحكومية وشركات التكنولوجيا والمجتمع المدني. فعلى المستوى الفردي، يمكن لهذه الجهات أن تعمل على زيادة الوعي بمخاطر الاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت والامتناع عن الأنشطة التي قد تؤدي إلى انتهاك القانون. كما ينبغي أن تكشف

منصات التواصل الاجتماعي جهودها لرصد ومنع الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بالمخدرات على منصاتها. ومن خلال التعاون والتنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة، يمكن توفير استجابة فعالة ومنسقة لجرائم الاتجار بالمخدرات على وسائل التواصل الاجتماعي، مما يمكن أن يسهم في الحد من انتشار هذه الجرائم وحماية المجتمع ككل. وبالطبع، يمكن اتخاذ عدة تدابير أخرى لمكافحة جرائم الاتجار بالمخدِّرات على وسائل التواصل الاجتماعي:

١ .**تعزيز التعاون الدولي:** يجب على الدول العمل معًا من خلال التبادل المستمر للمعلومات والتجارب الناجحة في مكافحة جرائم تجارة المخدرات عبر الإنترنت.

٢ .**تطوير التكنولوجيا:** ينبغي على شركات التكنولوجيا العمل على تطوير أدوات وتقنيات تمكنها من رصد ومنع الأنشطة غير القانونية المتعلقة بالمخدرات على منصاتها.

٣ .**التدريب والتثقيف:** يجب توفير التدريب المناسب للقوات الأمنية والمحققين للتعرف على أنماط وطرق جديدة يستخدمها المتاجرون بالمخدرات عبر الإنترنت، بالإضافة إلى تعزيز التوعية بين الجمهور بأخطار هذه الجرائم.

٤ .**تعزيز التشريعات:** يجب تحديث وتعزيز التشريعات المتعلقة بجرائم تجارة المخدرات لتوفير إطار قانوني فعّال يحد من هذه الأنشطة.

٥ .**دعم البرامج الاجتماعية:** يمكن تقديم دعم للبرامج الاجتماعية والمبادرات التي تهدف إلى علاج مشكلة إدمان المخدرات وتوفير فرص لإعادة تأهيل المدمنين.

بتبني استراتيجيات متعددة المستويات والتعاون الشامل، يمكننا تحقيق تقدم حقيقي في مكافحة جرائم تجارة المخدرات عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتقليل تأثيرها السلبي على المجتمعات.

المصادر :

المصادر العربية

١. أحمد صبحي العطار، المسؤولية الجنائية في الفقه الجنائي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد ١ (١٩٩٠)،ص ١٢٢.

٢. ماجد إبراهيم علي، قانون العلاقات الدولية في السلم والحرب (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٣)،ص ١٣.

٣. ابراهيم العناني، النظام الدولي الأمني (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٨)، ص ٣١.

٤. باية سكاكني، العدالة الجنائية الدولية ودورها في حماية حقوق الإنسان (الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣)،ص ١١.

٥. سالم محمّد سليمان أوجلي، أحكام المسؤولية الجنائية عن الجرائم الدولية في التشريعات الوطنية: دراسة مقارنة (طرابلس، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ٢٠٠٠)،ص ٣٢٥.

٦. عبد الوهاب عبدول، المسؤولية الدولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين: دراسة تأصيلية في إطار القواعد والممارسات الدولية (الشارقة: معهد التدريب والدراسات القضائية، ٢٠١٠)، ص ٥٠٩.

٧. محمّد إسماعيل عبد الرحمن، الحماية الجنائية للمدنيين في زمن النزاعات المسلّحة: دراسة تحليلية تأصيلية (القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية الحقوق، ٢٠٠٠)، ص ٢٠٣.

٨. أعمر يحياوي، قانون المسؤولية الدولية (الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ١٥.

٩. صالح محمّد محمود بدر الدين، المسؤولية الموضوعية في القانون الدولي (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٤)، ص ١٢.

١٠. عبد القادر البقيرات، العدالة الجنائية الدولية: معاقبة مرتكبي الجرائم ضدّ الإنسانية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٥)، ص ٤٣.

١١.ضاري خليل محمود وباسل يوسف، المحكمة الجنائية الدولية: هيمنة القانون أم قانون الهيمنة (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٣)، ص ١٢٨.

١٢.الفقرة الفرعية هـ من الفقرة (٣)، المادة ٢٥ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

١٣. أحمد الحميدي، القانون الدولي الإنساني والمحكمة الجنائية الدولية، ورقة قُدِّمَت إلى: القانون الدولي الإنساني: الآفاق والتحديات (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٥)، ص ٦٦.

١٤.بسيوني، شرح النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،ص ٢٤٦.

١٥. المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

١٦. محمود ويوسف، المحكمة الجنائية الدولية: هيمنة القانون أم قانون الهيمنة،ص ١٨٣.

١٧. محمود نجيب حسني، دروس في القانون الجنائي الدولي (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٠)، ص138Ê.

١٨. محمود ويوسف، المحكمة الجنائية الدولية: هيمنة القانون أم قانون الهيمنة، ص ١٨٤

مصادر اجنبية

1. OFFICE OF NATIONAL DRUG CONTROL POLICY, NATIONAL DRUG CONTROL STRATEGY, Page 11.
2. OFFICE OF NATIONAL DRUG CONTROL POLICY, NATIONAL DRUG CONTROL STRATEGY, Page 16-20.
3. "Criminal Responsibility: Evaluation and Overview", online.maryville, Retrieved 11/1/2022.
4. Criminal Responsibility", sciencedirect, Retrieved 11/1/2022.
5. Eva Magdalena Stambøl. EU initiatives along the 'cocaine routes' to Europe:
Fighting drug trafficking and terrorism by proxy.
6. Melvin Soudijn1 & Peter Reuter. Cash and carry: the high cost of currency smuggling in the drug trade.
7. MARCEL DE KORT and DIRK J. KORF . (The development of drug trade and drug control in the Netherlands: a historical perspective).
8. Letizia Paoli. (Published in Rausch, 6. Jahrgang, 4-2017, 181-189).
9. Matthew S. Jenner. (International Drug Trafficking: A Global Problem with a Domestic Solution)
10. Matthew S. Jenner.(Drug Trafficking as a Transnational Crime).
11. Louise Shelley (The Relationship of Drug and Human Trafficking: A Global Perspective)
12. Cristina Elena Petcu (GLOBALIZATION AND DRUG TRAFFICKIG).
13. Frédéric Lemieux (Tackling transnational drug trafficking effectively: assessing the outcomes of the Drug Enforcement Administration's international cooperation initiatives).
14. Tiberiu Viorel Popescu (Criminal Aspects of Drug Trafficking)
15. Heather L. Kiefer (The Case against Expanding the International Criminal Cour Criminal Court's Jurisdiction t s Jurisdiction to Include Drug T o Include Drug Trafficking afficking).
16. VESNA MARKOVIC (Drug Trafficking).
17. William C. Gilmore (International Action against Drug Trafficking: Trends in United
Kingdom Law and Practice
18. MARK OSLER&THEA JOHNSON . (WHY NOT TREAT DRUG CRIMES AS WHITE-COLLAR CRIMES?
19. Michelle Alexander The New Jim Crow.noting that the War on Drugs "has been waged primarily against nonviolent, low-level offenders in poor communities of color
Supra Alexander. "the vast majority of those arrested are not charged with serious offenses").
20. Anandi Mani.Poverty Impedes Cognitive Function , p. 341 – 976
21. Kristin Finklea (Policing Drug Trafficking on Social Media).
22. John Jones .THE ONLINE DRUG MARKET AS A CURRENT LAW ENFORCEMENT CHALLENGE
23. https://www.unodc.org/
24. https://www.emcdda.europa.eu/index_en
25. Gisela Bichler. (Drug supply networks: a systematic review of the organizational structure of illicit drug trade).
26. Deborah, "Criminal Liability", criminal defense lawyer,.
27. "Criminal Responsibility: Definition, Evaluation & Legal Defenses.
28. "Criminal Responsibility", sciencedirect, .

هوامش البحث

[1] السياسة الجنائية الدولية لمكافحة جرائم المخدرات و المؤثرات العقلية بوعون, نضال.

[2] رامي الغالبي. (المسؤولية الجنائية عن التعال بالمخدرات والمؤثرات العقلية). ٢٠١٧

[٣] منظمة الالم المتحدة. تجارة المخدرات

[٤] (Denis Richard et Al , 2000)

[٥] Rik Loose, 2000, p.79

[٦] مجلة كلية الاداب. قنا. ٢٠٠٩

[٧] MATTHEW HUDSON (23-6-2020), "What Is Social Media?

[٨] دراسة: انتشار المخدرات يهدد المجتمعات العربية

[٩] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

[١٠] مقال" المخدرات والشباب

[١١] دور وسائل التواصل الاجتماعي في تجارة المخدرات) شيماء معين. دراسة في (

[١٢] اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة المخدرات

[١٣] NATIONAL DRUG CONTROL STRATEGY, Page 11

[١٤] Janet RenoPromising Strategies to Reduce Substance Abuse, Page 57-57